تطوير الأداء الأمني لوزارة الداخلية بهدف ضبط المخاطر البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

أحمد محمد جمال عبد الظاهر

ليسانس حقوق وعلوم شرطية ــ كلية الشرطة ــ ٢٠٠١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٦

صفحة الموافقة على الرسالة

تطوير الأداء الأمني لوزارة الداخلية بهدف ضبط المخاطر البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

أحمد محمد جمال عبد الظاهر

ليسانس حقوق وعلوم شرطية ــ كلية الشرطة ــ ٢٠٠١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١- ا.د/فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢- ا.د/محمد السعيد رشدي

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة بنها

٣- ا.د/مصطفى حسن رجب

أستاذ الصحة العامة بقسم العلوم الطبية البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٤- ا.د/محمود سري البخاري

أستاذ الأمراض الصدرية ورئيس قسم العلوم الطبية البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس

تطوير الأداء الأمني لوزارة الداخلية بهدف ضبط المخاطر البيئية

رسالة مقدمة من الطالب

أحمد محمد جمال عبد الظاهر

ليسانس حقوق وعلوم شرطية ــ كلية الشرطة ــ ٢٠٠١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١- ا.د/فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢- ا.د/مصطفى حسن رجب

أستاذ الصحة العامة بقسم العلوم الطبية البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٣- د./أحمد جاد منصور

أستاذ ورئيس قسم العدالية الجنائية وحقوق الإنسانة ــ أكاديمة الشرطة

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٦

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٦

موافقة مجلس الجامعة / /٢٠١٦

٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ *

صدق الله العظيم

المائدة الآيتان ٣٣, ٣٤

الإهـداء

إلى من قال فيهما الحق تبارك وتعالى: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٢٣) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا(٢٤) صدق اللَّهِ العظيم سورة الأسراء

إلَى أمى الحَبيبة العزيزة أطيب ما رأت نفسىَ

حفظها الله لى نوراً وضياء . . . وأمد لى فى عمرها برضاها وفقنى الله ... وبدعواتها تخطيت كل الصعاب .

إلى أبى الغالى بارك الله فى عمره

الذى كنت حصاد غرسه، المعلم والقدوة، أطال الله لى عمره، تقديراً لمكانته وعرفاناً بفضله .

إلى زوجتى المخلصة

رفيقة الدرب . . . أعترافاً بفضلها إنصافاً لحقها . فصبرها ومساندتها مدداً لجهدى . . . أطال الله لى فى عمرها، وأسبغ عليها رضاه ومتعها بالصحة والعافية .

إلى ابنائى الأعزاء محمد و يوسف و مريم

نور عيوني وضيائها ، حسبى أن يكون جهدى المتواضع حافزاً للتميز وسبيلاً للإرتقاء متمنياً من الله عز وجل أن يحفظهم وأن يستلهموا من طاعته الإخلاص فى العمل.

إلى جميع السادة الرؤساء وجميع الزملاء ... إلى من حملوا الرسالة بالذمة والصدق، أتمنى أن يكون جهدى المتواضع لبنة فى صرح الأمن المصرى ودعماً لأبناء مصر الأوفياء .

إلى شهداء جهاز الشرطة العظيم

إلى من ضحوا بأرواحهم لكى تبقى راية مصر عالية خفاقه.

الباحث،،،

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير لكل من مدَّ يد العون إلىّ لإعداد هذه الرسالة

وأخص بالشكر كلاً من:

الأستاذ الدكتور/ **فيصل زكى عبد الواحد** . أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق -جامعة عين شمس .

الأستاذ الدكتور/ **مصطفى حسن رجب** . أستاذ طب البيئة والمجتمع . معهد الدراسات البيئية . جامعة عين شمس .

اللواء دكتور/ **أحمد جاد منصور** . رئيس قسم العدالة الجنائية وحقوق الإنسان بأكاديمية الشرطة مساعد وزير الداخلية . رئيس أكاديمية الشرطة "السابق"

لما قدموه ليّ من دعم علمي، ورعاية صادقة، ونصائح غالية، وعطاء إنساني بلا حدود.. وما بذلوه معي من جهد طوال فترة الإشراف على الرسالة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى :

الأستاذ الدكتور/ **محمد السعيد رشدى** . عضو لجنة المناقشة.

والاستاذ الدكتور/ **محمود سرى البخارى**. عضو لجنة المناقشة.

لقبولهم الكريم المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة مما كان له أطيب الأثر فى نفسى وإثراء فعاليات المناقشة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أسرة معهد الدراسات والبحوث البيئيه عميداً ووكلاء وأساتذه وعاملين ؛ لدعمهم الصادق ليّ في سبيل إعداد هذه الرسالة.

والله الموفق والمستعان

الباحث

قـــائمـة المحتـويـــات

الموضـــــوع	الصفحة
الإطار العام للدراسة	١
الفصـــــل الأول **ضبط المخاطر البيئية**	٢١
المبحث الأول : ماهية البيئة وضبط مخاطرها	٢٣
المطلب الأول : ماهـــية البيئة وعناصرها الأساسية	٢٤
الفرع الأول : مفهوم البيئة لغوياً وإصطلاحياً وقانونياً	٢٥
الفرع الثانى : العناصر الأساسية للبيئة	٣٢
المطلب الثانى : ماهية المخاطر البيئية وأنواعها	٤٩
الفرع الأول : مفهوم المخاطر البيئية لغوياً وفقهياً	٥٠
الفرع الثانى : أنواع المخاطر البيئية	٦٦
المبحث الثانى: أنشطة الدولة وتأثيرها على البيئة فى مصر	٧٢
المطلب الأول : الأنشطة الأساسية للدولة ومخاطرها على البيئة	٧٣
الفرع الأول : مخاطر الأنشطة الأساسية على البيئة فى مصر	٧٤
الفرع الثانى : المشكلات البيئية وتأثيرها على البيئة	٨٤
المطلب الثانى : الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن المخاطر البيئية	٩٠
الفرع الأول : آثر المخاطر البيئية على الاقتصاد المصرى	٩١
الفرع الثانى : التأثير الاجتماعى للمخاطر البيئية	١٠٢
المبحث الثالث : الأجهزة المعنية بضبط المخاطر البيئية	١٠٩
المطلب الأول : الأجهزة الحكومية المعنية بضبط المخاطر البيئية	١١٠
الفرع الأول : الأجهزة والوزارات المعنية بحماية البيئة	١١١
الفرع الثانى : الجهات الإدارية المختصة بحماية البيئة فى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن البيئة	١٢٤

الموضـــــوع	الصفحة
المطلب الثانى : الأجهزة غير الحكومية المعنية بضبط المخاطر البيئية	١٣٦
الفرع الأول : مفهوم ونشأة المنظمات غير الحكومية	١٣٧
الفرع الثانى : دور الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى فى حماية البيئة	١٣٩
الفصـــل الثانـــى **تفعيل دور وزارة الداخلية فى حماية البيئة**	١٤٨
المبحث الأول : جهود الأجهزة الأمنية فى تحقيق الأمن البيئى	١٥٠
المطلب الأول : جهود الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات	١٥١
الفرع الأول : التطور التاريخى لنشأة إدارة شرطة البيئة والمسطحات	١٥٢
الفرع الثانى : إختصاصات الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات	١٥٦
المطلب الثانى : جهود الأجهزة الشرطية فى ضبط المخاطر البيئية	١٦٠
الفرع الأول : جهود شرطة المرور وشرطة المرافق فى ضبط المخاطر البيئية	١٦١
الفرع الثانى : جهود الأجهزة الشرطية الآخرى فى ضبط المخاطر البيئية	١٧٢
المبحث الثانى : تطوير الأداء الأمنى لوزارة الداخلية لضبط المخاطر البيئية	١٨٢
المطلب الأول : معوقات الأداء الأمنى لضبط المخاطر البيئة	١٨٣
الفرع الأول : المشكلات التدريبية	١٨٤
الفرع الثانى : المشكلات التى تواجه مأمورى الضبط فى حماية البيئة	١٩٥
المطلب الثانى : تجربة شرطة دولة الإمارات فى حماية البيئة	٢٠٤
الفرع الأول : أهداف تطوير الأداء الأمنى لشرطة دولة الإمارات	٢٠٦
الفرع الثانى: إستراتيجية البيئة والتطبيقات الخضراء فى شرطة دولة الإمارات	٢٠٩
المطلب الثالث : إطار مُقترح لتطوير الأداء الأمنى لضبط المخاطر البيئة	٢١٣
الفرع الأول : إنشاء شرطة ونيابة وقضاء مختصين بالجرائم البيئة	٢١٤

الموضـــــوع	الصفحة
الفرع الثانى : إطار مُقترح للتطبيق على وحدة حماية البيئة بقسم شرطة القاهرة الجديدة	٢٢٤
الخاتمة:	٢٣٢
النتائج والتوصيات :	٢٣٦
قائمة الملحقات :	٢٤٩
المراجع والمصادر:	٢٦٢
Abstract	
Summary	

المُستخلص

هدف هذا البحث إلى تطوير الأداء الأمنى لوزارة الداخلية بهدف ضبط المخاطر البيئية من خلال إلقاء الضوء على الصعوبات التى تعوق وزارة الداخلية عن دورها الأصيل وهو حفظ الأمن وبث الطمأنينة فى نفوس المواطنين بصفة عامة، وبعض المشكلات التى تواجه الأجهزة الأمنية المعنية بحماية البيئة والحفاظ عليها بصفة خاصة، وفقاً لما أنيط بها من خلال التشريعات.

وأيضاً التوصل لأطر وآليات لتطوير الأداء الأمنى لوزارة الداخلية فى مجال حماية البيئة من المخاطر البيئية، كما هدف إلى التعرف على دور وزارة الداخلية فى حماية البيئة، وكذلك الوصول لإطار يتكامل فيه دور الأجهزة الأمنية فى حماية البيئة من المخاطر .

كذلك سعى البحث إلى وضع ضوابط موضوعية تسهم فى تطوير الأداء الأمنى بشكل دقيق من خلال إلقاء الضوء على دور الشرطة فى حماية البيئة من المخاطر البيئية، وأخيراً أن تكون وزارة الداخلية من باب أولى جهازاً صديقاً للبيئة فى كل قطاعاتها.

وقد أظهرت النتائج العامة للبحث أن أجهزة وزارة الداخلية تلعب دوراً مهماً بارزاً فى مجال حماية البيئة، فإذا كانت القوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيئة قد أتجهت إلى اتباع إجراءات واشتراطات معينة من شأنها التقليل من التلوث عن طريق وضع قيود وحدود للملوثات فإن لجهاز الشرطة الدور الأعظم والفعَّال فى حماية البيئة من المخاطر البيئية، وذلك عن طريق قيام أجهزته ومنها شرطة البيئة والمسطحات وشرطة المرور وشرطة المرافق بتنفيذ تلك القوانين واللوائح.

وقد أوصى الباحث بضرورة النهوض بالإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات وتطويرها وإعادة تسميتها بمسمى " قطاع حماية البيئة " ويتولى رئاستها – مُساعد أول وزير للداخلية – ويدخل ضمن هيكل القطاع كل الإدارات التى تضطلع فى عملها بحماية البيئة، مع أهمية أن يتم دمج عدد أربع جهات تحت قيادتها وهى: شرطة المرافق – المرور – البيئة والمسطحات – الحماية المدنية .

كما أوصى بإنشاء نيابة متخصصة للجرائم البيئية وكذلك محكمة مستعجلة على مستوى كل محافظة يشمل إختصاصها الجرائم البيئية المنصوص عليها فى قانون البيئة والتشريعات المكملة له.

الملخـص

هدف هذا البحث إلى تطوير الأداء الأمنى لوزارة الداخلية بهدف ضـــبط المخاطر البيئية من خلال إلقاء الضوء على الصعوبات التـــى تعـــوق وزارة الداخلية عن دورها الأصيل وهو حفظ الأمن وبـــث الطمأنينـــة فـــى نفـــوس المواطنين بصفة عامة، وإظهار المشكلات التى تواجه الأجهزة الأمنية المعنية بحماية البيئة بصفة خاصة، وفقاً لما أنيط بها من خلال التشريعات .

وأيضاً التوصل لأطر وآليات لتطوير الأداء الأمنى لوزارة الداخلية فـــى مجال حماية البيئة من المخاطر البيئية، كما هدف إلـــى التعـــرف علـــى دور وزارة الداخلية فى حماية البيئة، وكذلك الوصول لإطـــار يتكامـــل فيـــه دور الأجهزة الأمنية فى حماية البيئة من المخاطر .

كذلك سعى البحث إلى وضع ضوابط موضوعية تسهم فى تطوير الأداء الأمنى بشكل دقيق من خلال إلقاء الضوء على جهود الشرطة فى حماية البيئة من المخاطر البيئية، وأخيراً أن تكون وزارة الداخلية من باب أولـــى جهـــازاً صديقاً للبيئة فى كل قطاعاتها.

وتناول البحث فى هذه الموضوعات بالعرض والتحليل علـــى فصـــلين يسبقهما إطار عام للدراسة كالتالى :

أشتمل الإطار العام للدراسة على مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، فروض الدراسة، محددات الدراسة، منهجية الدراسة، كما تعـــرض لبعض الدراسات السابقة التى أستند عليها الباحث، وأخيراً خطة الدراسة.

أمَّا فى الفصل الأول فقد إستعرض الباحث ضبط المخاطر البيئية، وذلك في ثلاث مباحث؛ حيث تحدث في الأول عن المخاطر البيئية، وتحـــدث فـــى الثاني عن أنشطة الدولة الأساسية وتآثيرها على البيئة فى جمهوريـــة مصـــر

العربية، والثالث عن الأجهزة المعنية بضبط المخاطر البيئية ويمكن إيجاز ماتم مناقشته فى الفصل فى التالى :

تشكل المخاطر البيئية تهديداً للأمن القومى المصرى، وهو مايلقى بعبء على عاتق وزارة الداخلية بكافة قطاعاتها فى حماية البيئة، ويثير التساؤل عن التدابير الواجب إتخاذها لحماية البيئة، وتبدأ هذه التدابير بتنمية الوعي البيئـــي لدى الجماهير وتصل إلى حد سن التشريعات الملزمة بشأن حماية البيئة مـــن المخاطر البيئية

تتنوع المخاطر البيئية وأمكن للباحث تصنيفها على نحـــو يتفـــق مـــع تصنيف الكوارث، من حيث المصدر إلى (مخاطر طبيعية ومخاطر من صنع الإنسان)، ومن حيث حجم التأثير إلى (مخاطر فردية ومخاطر جماعيـــة)، ومن حيث زمن الحدوث إلى (مخاطر مفاجئة ومخاطر موسمية)، ومن حيـــث مكان الحدوث إلى (مخاطر محلية ومخاطر وطنية ومخاطر اقليمية ومخاطر دولية)، ومن حيث القدرة على إحداث تأثير إلى (مخاطر منخفضة ومخاطر متوسطة ومخاطر عالية).

وتُعد الأنشطة الرئيسية للدولة من العوامل المسببة للمخاطر البيئية ومن هذه الأنشطة الزراعة وأنتاج الغذاء والصناعة والنقـــل والطاقـــة والســـياحة والتكنولوجيا، وأيضا المشكلات البيئية المحيطة بالبيئة لها تأثير كبير فى زيادة المخاطر ومنها التصحر وإزالة الأحـــراج وتجريـــف الأراضـــى الزراعيـــة والأحتباس الحرارى (الدفء الكونى) والنفايات السامة.

وفي الفصل الثانى إستعرض الباحث تفعيل دور وزارة الداخليـــة فـــى حماية البيئة وذلك في مبحثين، ذكر في الأول جهود الأجهزة الأمنية فى تحقيق الأمن البيئى، وفي الثانى تطوير الأداء الأمنى لوزارة الداخلية وآثرة فى ضبط المخاطر البيئية ويمكن إيجاز ماتم مناقشته فى الفصل فى التالى :

الشرطة لها دور حيوى من أجل حماية البيئة من التلوث، ويدخل ذلك في إطار وظيفتها التقليدية باعتبارها إحدى هيئات الضبط الإداري المنـــوط بهـــا الحفاظ على النظام العام بعناصره الثلاثة: الأمن العـــام، والصـــحة العامـــة، والسكينة العامة، كما أن لها دوراً مهماً يخرج عن وظيفتها التقليدية ظهر من منطلق التعاون البناء والإيجابي مع جهاز البيئة من أجل الحفاظ على البيئـــة وحمايتها من التلوث يتمثل في تقويم السلوك الإنساني نحو مقاومـــة التلـــوث البيئي.

تختص شرطة البيئة والمسطحات بالعمل على تنفيـــذ أحكـــام القـــوانين والقرارات المتعلقة بحماية البيئة بأنواعها الثلاثة الهوائية والمائية والأرضـــية وبحماية الحياة البرية والمحميات الطبيعية، وكذا تلقى الشكاوى والبلاغات التى تقدم في هذا الشأن، وإتخاذ الإجراءات القانونية حيالها ووضع سياسة وخطط حراسة وتأمين وحماية المسطحات المائية، وخطوط الملاحة، وقطاع الثـــروة المائية، والرى، وذلك بالمناطق الداخلية أو البحرية التى يوكل لوزارة الداخلية مهمة تأمينها، وكذا حماية الأراضى والثروة الســـمكية، ومواجهـــة وضـــبط مصادر التلوث البيئى والعمل على تطبيق القـــوانين المتعلقـــة بهـــا واتخـــاذ الإجراءات القانونية حيالها بالتنسيق مع الجهات المعنيـــة ومـــديريات الأمـــن والعديد من الإختصاصات الآخرى.

وتختص مصلحة الدفاع المدنى والحريق وهى أحدى المصـــالح التـــى يضمها قطاع الشرطة المتخصصة بوزارة الداخلية بتنفيذ القـــوانين الخاصـــة بالدفاع المدنى والحريق مع مديريات الأمن من الناحية الإدارية بعدم أعطـــاء أى تراخيص لمصانع أو ورش صغيرة حديثة النشأة وأنشطتها التـــى تســـبب تلوث ضوضائى وخاصة ً فى المناطق السكنية ووضع خطة شاملة لإحتمـــال حدوث أى طوارئ بيئية والتى قد ينتج عنها تلوث هوائى أو مائى أو أرضى أو صوتى وعدم السماح بالترخيص لكل مصنع أو ورشـــة داخـــل المنـــاطق

السكنية لو تبين مخالفتها للقانون وإطفاء الحرائق لمنع الأدخنة بما تحمله من ملوثات في صورة غازات وأتربة تلوث البيئة والتفتيش على المنشأت للتأكد من توافر وسائل التأمين ضد أخطار الحريق والقيام بمهام عمليات الإنقاذ من حوادث انهيار المباني ومهام عمليات الإنقاذ في الكوارث البيئية بما تحدثه من تلوث للبيئة.

وتختص مصلحة الأمن العام بجميع قطاعاتها المتمثلة فى مراكز وأقسام الشرطة، وشرطة النجدة، وشرطة التموين، وشرطة السياحة، وشرطة النقل والمواصلات، وشرطة الأثار بالإضافة إلى عملهم في مجال الأمن العام ؛ بحماية البيئة وذلك بضبط الجرائم المتعلقة بالصحة العامة وظاهرة الضوضاء والإزعاج وتلقي البلاغات وإتخاذ الإجراءات القانونية في الوقائع المتصلة بالصحة العامة والنظافة العامة والضوضاء ومعاونة الأجهزة الحكومية في مكافحة أي تلوث للبيئة وتقوم الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية بتنقية السوق من السلع الفاسدة والمغشوشة لحماية المستهلك من الأثار الضارة وحماية المنتج قانونياً وتوفير السلع ومواد التموين، ومتابعة تنفيذها وضبط مخالفات القانون والقرارات المنظمة لذلك، وضبط المخالفين الذين يتلاعبون فى قوت الشعب، والحرص على عدم الأخلال بتوافر السلع بالأسواق.

وعقب التحليل والتفسير ومناقشة التساؤلات تم التوصل للنتائج التالية :

١ - تلعب أجهزة الشرطة دوراً مهماً وبارزاً فى مجال حماية البيئة، فإذا كانت القوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيئة قد اتجهت إلى اتباع إجراءات واشتراطات معينة من شأنها التقليل من التلوث عن طريق وضع قيود وحدود للملوثات فإن لجهاز الشرطة الدور الأعظم والفعَّال فى حماية البيئة من التلوث، وذلك عن طريق قيام أجهزته ومنها شرطة المرور وشرطة المرافق وشرطة النقل والمواصلات وشرطة البيئة والمسطحات بتنفيذ تلك القوانين واللوائح.

٢ - إن للشرطة دوراً حيوياً في حماية البيئة من التلوث في إطار وظيفتها التقليدية باعتبارها إحدى هيئات الضبط الإداري المنوط بها الحفاظ على النظام العام بعناصره الثلاثة: الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة، وذلك من خلال التعاون البناء والإيجابي مع جهاز شئون البيئة من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، ويتمثل ذلك في تقويم السلوك الإنساني نحو مقاومة التلوث البيئي.

٣ -يوجد في مصر العديد من الأجهزة المعنية بشئون البيئة، ومنها ما هو حكومي عليه مهام محددة بواسطة القوانين والقرارات المختلفة، وما هو أهلي تطوعي يقوم بدوره في حماية البيئة.

٤ - تتمثل المشكلات المتصلة بالعنصر البشرى الشرطى في مجال حماية البيئة فيما يلى:

أ- قلة الأجهزة ومعدات القياس اللازمة: إن أجهزة الرصد ومعدات القياس والأدوات اللازمة لإثبات جرائم المساس بالبيئة تشكل أهمية خاصة لمأموري الضبط القضائي لكونها تُعَدُّ من الوسائل التي لاغنى عنها في قيامه بعمله.

ب- عدم تعاون أصحاب الشأن مع مأموري الضبط القضائي: يواجه غالباً مأمورو الضبط القضائي عند دخولهم المنشآت الحرفية والصناعية المختلفة للقيام بأعمال التفتيش اللازمة.

ج- عدم تأهيل وتدريب مأموري الضبط بشكل دوري على كيفية تنفيذ التشريعات البيئية، وكيفية مواجهة المشاكل الميدانية التي يواجهونها أثناء تأدية مهامهم.

د- عدم تضمين التشريعات البيئية بنصوص تلزم أصحاب الشأن معاونة مأموري الضبط القضائي وتسهيل عملهم وتقديم كافة البيانات والمعلومات اللازمة لهم.